باستقلالية القرار الفلسطيني، من أجل الحصول على الدعم السوفياتي»[٤٠].

هذه الرؤية ردّدتها الجبهة الشعبية، وانْ بصورة مغايرة بعض الشيء، في دراسة لها لمرحلة ما بعد أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، حين أكدت ان المقاومة الفلسطينية، بين العامين ١٩٦٩ و١٩٧٠، بدأت تتجاوز الحدود المقدّرة لها، وأصبحت تهدّد، اجمالاً، امكانية التسوية السياسية للنزاع، فضلاً عن ان تهديدها النظام الاردني قد يستدعي تدخّل الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، «الامر الذي يجعل امكانية تحوّل المنطقة الى فيتنام جديدة، ممّا ينسف الاسس التي تقوم عليها السياسة السوفياتية بالنسبة للمنطقة. ومن هنا، ومع اقتراب امكانية التسوية السياسية، في ضوء موقف الجمهورية العربية المتحدة، ومع بروز حركة المقاومة الفلسطينية كقوة تهدّد هذه التسوية، اصبح موقف السوفيات، كذلك، حذراً تجاه حركة المقاومة، يخشى نتائجها وتأثيراتها؛ وبالتالي فانه أمسى راضياً، ضمناً، عن ترويضها وتقليم أظافرها»[٤١].

وانْ كان هذا الكلام صحيحاً، بالنسبة الى موقف موسكو من الحركة الفلسطينية بمجملها، فما بالك بالنسبة الى بعض الدول العربية الرافضة للتسوية السياسية؟ لقد تزامن هذا الحديث مع ما كتبه المعلّق السوفياتي بتروف، من ان احداث الاردن تتوافق مع استئناف مهمة المبعوث الدولي، غونار يارينغ. وبعد اتهامه وكالة المخابرات المركزية الاميركية بالتعاون مع «عملاء اسرائيل» في التحريض على اثارة هذه الاحداث، أعلن أسفه الشديد لتصريحات بعض العناصر «اليسارية» في بعض الدول العربية الداعية الى قلب الانظمة العربية التي تؤيد التسوية السلمية. هذه الدعوات التي وصفها بـ «غير الواقعية»، يراد فرضها على المقاومة الفلسطينية، كي تصبح مادة يستخدمها «الاسرائيليون التوسّعيون» للتهرب من تطبيق القرار الرقم ٢٤٢. بيد ان الاحداث نفسها «تؤكد أهمية التسوية السياسية»[٤٢]. وفي تعليق آخر على مؤتمر القمة العربي بين مصر وليبيا والسودان وسوريا في القاهرة، بين ٢٠ و٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، شدّد بتروف على حضور عرفات آخر جلسة، والذي توافق مع نشر المنظمة لبيان تمّ التشديد فيه على انها «لن تعرقل جهود الجمهورية العربية المتحدة لازالة آثار العدوان الاسرائيلي العام ١٩٦٧»[٤٣].

هكذا بات الاتحاد السوفياتي يشدّد، أكثر من أي وقت مضى، على أهمية تحقيق التسوية السلمية بالوسائل السياسية وحدها، دون غيرها. ففي مقابلة صحافية لرئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيغن، أكد دعم بلاده للقرار الرقم ٢٤٢ بكل موادّه. كما شدّد رئيس هيئة مجلس السوفيات الاعلى، نيكولاي بودغورني، خلال زيارته لمصر، في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، على النضال في المجالين «السياسي والدبلوماسي». وفي البيان المشترك الذي أصدر اثر الزيارة، أعرب الطرفان، السوفياتي والمصري، عن ان بناء سلام دائم وعادل لا يتوفّر الّا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل، وبتنفيذ القرار الرقم ٢٤٢، وقرارات الامم المتحدة المثبّتة «للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني»[٤٤]. امّا دور كفاح الشعب الفلسطيني في فرض هذا التثبيت على الاطراف المعنيّة، فلم يرد له أي ذكر الّا على سبيل الغائه كعامل مستقل والحاقه بالجهود الرسمية العربية. وكانت زيارة رئيس مجلس الوزراء السوري آنذاك، حافظ الاسد، لموسكو بين الاول والثالث من شباط (فبراير)، فرصة جديدة لتأكيد الموقف السوفياتي سابق الذكر. فقد أكد كوسيغن، في خطاب له، ان الاتحاد السوفياتي يؤمن بأن الطريق «الواقعي» الوحيد لحل الازمة هو تطبيق القرار الرقم ٢٤٢، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة لشعوب الشرق الاوسط، بما فيها الشعب الفلسطيني، و«الضابط الوحيد للوصول الى السلام، حيث كل الشعوب تستطيع التعايش مع بعضها، هو المصالح